خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر

تكليفات مجلس الأمة لديوان المحاسبة .. متابعة 3 موضوعات وتقديم تقارير دورية

■ فتح باب قبول أي شكاوى أو بلاغات بشأن قضايا الإيداعات والتحويلات المليونية منذ 2006

■ تكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير دوري كل ستة أشهر عن متابعة إصدار السندات الحكومية

تكليف المحاسبة بمتابعة 3 موضوعات مهمة

■ دراسة الحالة المالية للدولة عن السنة المالية المنتهية وإعداد تقرير بشأنها وإحالته إلى لجنة الميزانيات

كلف مجلس الأمة خلال دور الانعقاد الأول من الفصل التشريعي الخامس عشر ديوان المحاسبة ببحث ومتابعة 3 موضوعات مهمة وطلب منه تقديم تقارير دورية إلى المجلس بشأن بعض هذه القضايا.

وقد جاءت هذه التكليفات خلال جلسات المجلس التي جرى خلالها مناقشة الموضوعات محل التكليف.. وذلك على النحو الآتي:

جلسة 15 فبراير 2017: تكليف ديوان المحاسبة والطلب من هيئة مكافحة الفساد القيام بفتح باب قبول اي شكاوى او بلاغات بشأن قضايا ايداعات والتحويلات المليونية منذ عام 2006، وتكليف كل من ديوان المحاسبة وهيئة مكافحة الفساد بتقديم تقرير يشمل الإجراءات المطلوبة لضمان عدم تكرار التجاوزات المتعلقة بقضايا الايداعات والتحويلات المليونية ولهما التواصل والطلب والتنسيق مع الجهات المعنية في الدولة كافة.

جلسة 28 مارس 2017: تكليف ديوان المحاسبة بإعداد تقرير دوري كل ستة اشهر عن متابعة إصدار السندات الحكومية وذلك بمناسبة بدء وزارة المالية اتخاذ اجراءات اصدار سندات بقيمة 8 مليارات دولار على شريحتين على أن تشمل المتابعة التغطية القانونية للإصدارات والاجراءات التي اتخذتها الحكومة وتضمين التقرير الدوري ما يرى ديوان المحاسبة إضافته من ملاحظات وظواهر عامة على ما تم خلال فترة اصدار السندات والمتابعة لها.

جلسة 8 يونيو 2017: كلف المجلس في الجلسة السرية المخصصة لمناقشة الحالة المالية للدولة، ديوان المحاسبة بدراسة الحالة المالية للدولة عن السنة المالية المنتهية في 31 مارس 2017، وإعداد تقرير بشأنها وإحالته إلى لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية.

فهاد: «المرافق» لن تتهاون في قضية نفق المنقف

عبدالله فهاد

اعلن رئيس لجنة المرافق العامة عبدالله فهاد ان اللجنة ستطلب من وزارة الاشغال جميع الاجراءات التي اتخذت من قبلها بخصوص نفق المنقف، سواء مع المقاول او القياديين، وتبعات ذلك ونتائجه.

وقال فهاد إن التهاون مع مثل هذه الحوادث التي هددت حياة المواطنين، واضاعت اموال الدولة، سيجعل منها امرا طبيعيا، ولن نسمح بهذا.

وبين أن على وزارة الاشغال دور مهم، ويجب أن تقوم به وتكشف إجراءاتها بشفافية للجنة المرافق، وما زال امامها متسع من الوقت لإثبات تعاونها مع اللجنة.

واضاف فهاد أن اللجنة حملت في رسالة إلى رئيس المجلس المسؤولية لوزارة الأشغال في تأخر إعداد اللجنة تقريرها لعدم التزامها بالمدة التي حددتها اللجنة للرد على استفساراتها. وترى اللجنة عدم الاكتفاء بالإجراءات المتخذة من قبل الوزارة للمقاول.

وتابع، حيث حملت الوزارة في تقريرها المسؤولية الأولية للمقاول المنفذ لعدم التزامه بالاشتراطات التعاقدية والإهمال، واعتبرت اللجنة أن الاجراءات غير كافية ويجب أن تمتد لوقف المقاول عن جميع مشاريع الدولة ولجنة المناقصات مؤقتا، لوقف الفساد والتستر واللامبالاة لدى كثير من المقاولين.

عمر الطبطبائي: ما نتائج برنامج «القوى العاملة»؟

تقدم النائب عمر الطبطبائي بسؤال لوزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل، وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح عن دور برنامج الهيئة العامة للقوى العاملة في تطبيق أحكام القانون رقم 19 لسنة 2000 بشأن دعم العمالة الوطنية وتشجيعها للعمل في الجهات الحكومية؟ وما النتائج المترتبة على تطبيق البرنامج لهذا القانون؟ وهل حقق القانون أهدافه؟

واستفسر عن دور برنامج الهيئة العامة للقوى العاملة لتحصيل ما تم صرفه من أموال دعم العمالة من دون وجه حق؟ وهل لدى البرنامج رؤية مستقبلية أو مقترحات لعدم تكرار ذلك؟ وما دور البرنامج وجهوده في تدريب العمالة الوطنية بالقطاع الخاص لضمان استقرارهم في العمل، وكذلك تدريب وتأهيل الباحثين عن عمل لإيجاد فرص مناسبة لهم؟

ما يعطي انطباعاً ومؤشراً بوجود رغبة بتوجيه الرأي العام

عبد الصمد يسأل الجراح عن أسباب تسريب تفاصيل التحقيقات الأولية في بعض القضايا

عدنان عبدالصمد

أعلن النائب عدنان عبد الصمد عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ خالد الجراح عن أسباب تسريب مجريات وتفاصيل التحقيق الأولية في بعض القضايا التي يجري التحقيق فيها وبعضها بخط اليد إلى وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام.

ونص السؤال على ما يأتي:

تكرر في بعض القضايا التي يجري التحقيق فيها تسريب مجريات وتفاصيل التحقيق الأولية بعضها بخط اليد إلى وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الاعلام

حيث طالعتنا الصحف المحلية وبشكل يومي بتفاصيل تستندها إلى مصادر أمنية على الرغم من أن هذه المحاضر والتحقيقات هي خطوة أولى باتجاه ضمان استكمال خطوات المحاكمة والتقاضي العادل ما يعطي انطباعا ومؤشرا بوجود رغبة لمن يسرب هذه التفاصيل والتحقيقات بتوجيه الرأي العام باتجاه تكوين تصورات وأحكام مسبقة بغرض الضغط على مسارات التحقيق وما يليها

ما قد ينقض بالتالي مسارات التحقيقات والمحاكمات العادلة ويحرفها عن حياديتها المفترضة.

ما دعى السيد النائب العام إلى اصدار قرار بحضر نشر وتداول تلك التحقيقات.

بناء عليه يرجى موافاتي بما يأتي:

1. هل تمت هذه التسريبات بعلم و رضا الوزارة والجهات المعنية فيها؟

2. ما هي الجهة - في وزارة الداخلية - المعنية بضمان سير التحقيقات وفقا للقانون والمسؤولة عن ايقاع الإجراءات التأديبية تجاه من يخالفها؟

3. ما إجراءات الوزارة الرسمية التأديبية المعمول بها - وفقا للقانون - إزاء من يقوم بتسريب هذه المحاضر للإعلام أو وسائل التواصل الاجتماعي أو استخدامها في أي غرض خلاف ما أعدت له؟ مع تزويدي بنسخ عن تلك القوانين واللوائح المنظمة لهذه الإجراءات.

4. هل قامت الوزارة أو ستقوم باتخاذ إجراءات تجاه هذه التسريبات المتعمدة؟ مع تزويدي بنسخة عن تلك الإجراءات وماهيتها.

5. هل قامت الوزارة بعمل أي تحقيق أو إجراء تجاه معرفة من قام بهذه التسريبات والتحقق من غاية ذلك الطرف من هذا التسريب وما إذا كان يرغب متعمدا بحرف سير التحقيقات عن مسارها المحايد والمنصف؟ مع تزويدي بنسخ عن تلك الإجراءات.

6. هل لفت نظر الوزارة أن هذه التسريبات لا تتكرر إلا في قضايا محددة يكون مكون اجتماعي محدد طرفها مع استخدام هذه التسريبات لشحن الرأي العام ضده؟

7. ما دور الوزارة لضمان عدم استخدام هذه التسريبات للشحن والشرائح التي تشهده بعض وسائل التواصل الاجتماعي والاعلام وبالتالي دق إسفين يفت في الوحدة الوطنية؟

8. يرجى تزويدي بنسخ عن أرقام جميع القضايا المشابهة التي تم التسريب أو التصرف بمحاضر التحقيق فيها بغير الأغراض التي أعدت لها وتزويدي بنسخ عن محاضر تلك التحقيقات ونوع الإجراءات النهائية المتخذة بشأن كل قضية منها.

أكدوا أنهم يعانون من عدم شمولهم بالإعفاءات والمميزات أسوة بأقرانهم

نواب يقترحون تعديل قانون ذوي الإعاقة

اقتراح نيابي بتعديل قانون ذوي الإعاقة

أعلن النواب أسامة الشاهين وخالد العتيبي ود. عبدالكريم الكندري وشعيب المويزري ود. وليد الطبطبائي عن تقديمهم اقتراحا بقانون لتعديل بعض احكام القانون رقم (8) لسنة 2010 في شأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وجاء في نص المقترح: مادة أولى:

تعدل المادة رقم (37) من القانون رقم (8) لسنة 2010 المشار إليه:

المادة (37):

(يعفى الشخص ذو الإعاقة البسيطة والمتوسطة والشديدة من دفع كافة الرسوم الحكومية مقابل الخدمات العامة).

مادة ثانية:

تضاف الفقرات الجديدة إلى المواد رقم (40)، (44) من القانون رقم (8) لسنة 2010 المشار إليه:

المادة (40):

ويستحق الموظف والموظفة ذوا الإعاقة البسيطة تخفيض ساعات العمل بواقع ساعتين مدفوعة الأجر بناء على توصية من اللجنة الفنية المختصة.

المادة (44):

ويستحق ذو الإعاقة البسيطة والمتوسطة الأجهزة التعويضية بناء على توصية من اللجنة الفنية المختصة.

مادة ثالثة:

يلغى كل نص يعارض هذا القانون.

مادة رابعة:

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

وجاء في المذكرة الإيضاحية ان الكثير من ذوي الإعاقة البسيطة يعانون من عدم شمولهم بالإعفاءات والمميزات التي كفلها القانون أسوة بقرنائهم من ذوي الإعاقة الشديدة والمتوسطة.

جاءت المادة الأولى بتعديل المادة (37) من القانون لتشمل كل حالات الإعاقة بغض النظر عن شدتها.

أما المادة الثانية فقد تمت إضافة فقرات جديدة لكل من المادة (40) والمادة (44)، فالمادة (40) من القانون منحت الموظف والموظفة من ذوي الإعاقة الشديدة والمتوسطة تخفيض ساعات العمل بواقع ساعتين مدفوعة الأجر، ولم يستفد ذوو الإعاقة البسيطة من هذه الميزة وعليه كان إضافة الموظف والموظفة ذوي الإعاقة البسيطة من الميزة التي منحها القانون بشرط توصية من اللجنة الفنية المختصة.

وبالنسبة للمادة (44) فقد اقتصرت على استحقاق ذوي الإعاقة المتوسطة والشديدة للأجهزة التعويضية وحرمت ذوي الإعاقة البسيطة بخاصة أن هناك منهم من يحتاج لها ولكنها مكلفة ماديا، وعليه جاءت الإضافة لتمنحهم الحق بالحصول على هذه الأجهزة بشرط أن يكون هناك توصية من اللجنة الفنية المختصة.

المادة الثالثة: لغت كل ما يتعارض من نصوص هذا القانون.

المادة الرابعة: على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره بالجريدة الرسمية.

مؤكداً أنها لم تخل من النعرات الطائفية

الصالح يسأل عن إجراءات «الخارجية» تجاه التغريدات المسيئة للراحل عبد الحسين عبد الرضا

خليل الصالح

أعلن النائب خليل الصالح عن تقديمه سؤالا برلمانيا إلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد عن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الخارجية تجاه التغريدات المسيئة للفنان الراحل عبد الحسين عبد الرضا.

ونص السؤال على ما يأتي:

أثارت التغريدات المسيئة لمغردين خليجيين وغيرهم بحق عملاق الفن الكويتي الراحل عبد الحسين عبد الرضا استياء واسعا في الشارع الكويتي لا سيما أن تلك التغريدات لم تخل من النعرات الطائفية ومحاولات ضرب مقومات ومكونات المجتمع الكويتي بعضها ببعض.

وكانت تلك التغريدات غير بعيدة عن الشحن الطائفي المجوج الذي يمارسه بعض المغردين في كل حدث، حتى إنهم لم يتورعوا أن يسيئوا إلى هذا الرمز الذي له مكانة كبيرة في قلوب الكويتيين بإرثه التاريخي المعطاء وفنه الراقي الهادف، والذي ابنه سمو أمير البلاد مؤكدا سموه أن الوطن فقد برحيله أحد أعلامه الكبار في مجال الفن المسرحي.

وفي الوقت الذي بدأت تعلو فيه أصوات تستهدف مكونات المجتمع وتحاول النيل منها عبر انتحال صفات الوطنية وعباءات التدين والتستر خلف المستجدات الطارئة والحوادث العارضة، فإن المسؤولية تتعاظم على الحكومة للتصدي لمثل هذه الأصوات الشاذ والتحركات المشبوهة.

وعليه يرجى إفادتي بالآتي:

-1 ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة الخارجية تجاه التغريدات المسيئة للفنان الراحل عبد الحسين عبد الرضا ؟

-2 هل خاطبت الوزارة سلطات الدول التي ينتمي إليها هؤلاء المغردون لتحريك دعاوى قضائية تجاه المسيئين؟ يرجى تزويدي بنسخة من تلك المخاطبات إن وجدت.

-3 يرجى إفادتي بعدد القضايا المماثلة التي سبق أن تصدت لها وزارة الخارجية خلال السنوات الخمس الأخيرة والإجراءات التي اتخذت بشأنها.

-4 هل تلقت الوزارة أي تقارير رسمية من تلك الدول تفيد بتحريك دعاوى قضائية ضد المغردين المسيئين إلى الكويت ورموزها ؟ يرجى تزويدي بعدد هذه القضايا -إن وجدت- وجهة تحريك الدعاوى فيها وأسماء المتهمين

التحول الذي طرأ على موقف الفيفا لما لمسه من رغبة صادقة للتعاون من قبل السلطتين

الفضل: مؤشرات إيجابية تدعو للتفاؤل بشأن رفع الإيقاف الرياضي

أحمد الفضل

أكد النائب احمد الفضل ان كتاب الاتحاد الدولي لكرة القدم (الفيفا) الأخير بخصوص مناقشة قضية الإيقاف الرياضي مع المسؤولين بالكويت جاء إيجابيا وان أعضاء لجنة الرياضة البرلمانية باشروا التباحث حوله.

وأضاف الفضل في تصريحات صحافية ان كتاب الفيفا السابق اشترط تطبيق ٣ أمور تتعلق بتعديل القانون وإعادة مجالس الإدارات وإسقاط القضايا للتباحث حول رفع الإيقاف.

وقال إن كتاب الفيفا الحالي جاء مختلفا في طلبه عقد اجتماع مع الحكومة ومجلس الأمة لوضع خارطة طريق لحل هذه النقاط الثلاث.

وأشار إلى أن التحول الذي طرأ على موقف الفيفا جاء بسبب ما لمسه من رغبة صادقة للتعاون من قبل السلطتين في الكويت لرفع الإيقاف من دون تجاوز القانون المحلي.

وتطرق الفضل الى وجود بوادر تشير الى موافقة الحكومة على الاجتماع مع الفيفا مؤكدا انه لن يوصد اي باب لحل القضية الرياضية.

واعرب عن تفاؤله بتعديل القانون وإعادة مجالس الإدارات مشيرا إلى أن الخارطة القانونية لذلك متاحة وتتوافق مع الجميع لاسيما ان القانون الجديد يضمن رفع يد الحكومة عن النشاط الرياضي

وأشار الى التصريحات اللينة من قبل مسؤولي الفيفا في اجتماعهم بقطر تجاه الكويت حملت بوادر إيجابية بشأن القضية الرياضية متمنيا حلها قبل دور الانعقاد المقبل وتحديد خارطة الطريق التي سوف تسير عليها الرياضة الكويتية.